الاسباب.

ويقدم تقرير «سمبسون»، احد رؤساء اللجان التي امت البلاد بعد هبة البراق في ١٩٢٩، وصفا لتردي الاوضاع الاقتصادية بين العرب، فيشير الى ان البطالة «اصبحت بين العرب، في الوقت الحاضر، من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية، وان هناك عددا كبيرا من العرب بغير عمل، وان ذلك افضى الى انخفاض جليّ في مستوى المعيشة بين طبقة العمال منهم». كما يشير تقرير سمبسون الى ان ٢٩,٤٪ من الفلاحين العرب صاروا بدون ارض ، و«ان حالة الفلاح العربي قلما تحسنت عن حالته في عهد الحكومة العثمانية»، وذلك، وفق سمبسون، ناجم عن انه «لم تتبع سياسة مقررة لتحسين الاراضي التي يملكها العرب تحسينا زراعيا يساعدهم على رفع مستوى معيشتهم». ويبين التقرير ان عدد العرب زاد بسرعة فائقة «في الوقت الذي نقصت فيه الاراضي الميسورة لاعاشتهم بنحو مليون دونم انتقلت الى ايدي اليهود». ويضع سمبسون يده على سبب آخر للافقار، يتصل بالعمل العبري، فيقول: «ان كل دونم من الارض بيع لليهود لا يكون خسارة للعرب فحسب، بل خسارة لعملهم فيه ايضا»[٢٧].

ولما ارادت الحكومة البريطانية، تحت ضغط ما كشفت عنه هبة البراق من تراكم لعوامل الثورة، ان تهدىء الخواطر العربية اعلنت في الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠، «ان الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي، تلك المسألة الهامة لمصلحة جميع السكان، بدون اي تأخير». الا ان الحكومة رهنت هذا الحكم الذاتي الموعود «بما يتلاءم مع صك الانتداب»، ثم جعلت هدفه «تمكين العرب، الذين ليس لديهم الان وسائل دستورية، من وضع ارائهم حول الامور الاجتماعية والاقتصادية امام الحكومة، ومن الاشتراك، ايضا، في البحث والتداول فيها»[٢٨]. وهذا يعني ان بريطانيا، حتى حين ارادت استرضاء الجمهور الساخط، عرضت دورا استشاريا للممثلين العرب، وجعلت هذا الدور مقصورا على الامور الاجتماعية والاقتصادية فلا يمس الامور السياسية ولا يتعارض مع التزام بريطانيا بتحقيق الوطن القومي اليهودي، كما نص عليه صك الانتداب.

ثم قدم خبراء بريطانيون، عينتهم الحكومة، اقتراحات تتضمن بعض الاستجابة للمطالب العربية بما يتصل بتعديل انظمة الضرائب والمساهمة العربية في الادارة، الا ان هذه الاقتراحات لم تأخذ طريقها الى التنفيذ، وذلك لسبب قوة المعارضة الصهيونية لها من جهة، وبسبب التمسك البريطاني بتأييد المشروع الصهيوني، من الجهة الاخرى.

وفي اجواء كهذه، تأسس حزب الاستقلال ممثلا للقطاع من الوطنيين الاشدّ استعدادا لمعاداة بريطانيا، واعلن الحزب في اواخر ١٩٣٢، ان الفلسطينيين «يعتبرون الحكم الاستعماري القائم في البلاد باطلا لا يستند الا على القوة، ويؤكدون رفضهم الانتداب ووعد بلفور وتمسكهم بحقهم الطبيعي في الحرية والاستقلال... ويعاهدون على الجهاد المستمر في حفظ الكرامة العربية والدفاع عن هذه البلاد المقدسة... ويلفتون نظر العالم العربي والاسلامي الى المؤامرة الفظيعة التي اتفق المستعمرون والصهيونيون عليها ضد اهل هذه البلاد العربية»[٢٩].

وهكذا، فضلا عن توالي الدعوات لمواجهة بريطانيا ومقاطعتها، اخذ الجمهور العربي يبحث عن السلاح من مختلف المصادر المتاحة، بما في ذلك مصادر بريطانية جعلت تبيع السلاح لعرب، لسبب او لآخر. اما قيادة الحركة الوطنية، فانها مع تشددها في رفض المشروع الصهيوني، وكل ما يتصل به، لعبت ازاء الغليان الشعبي دور صمام الامان في واقع الامر.